

من المستفيد من التعليم الخاص في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر؟

ناتاشا ريدج، سوزان كيبيلز، سهى الشامسي، سمر فرح
منحة PERI رقم 08895-OR201

مقدمة

لقد باشر قطاع التعليم العام بالتوسع منذ إكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1950¹. ومنذ ذلك الحين شهد القطاعين الإقتصادي والإجتماعي نمواً سريعاً في المنطقة، مما أوجب إلى توظيف أعداد كبيرة من العمالة الوافدة لشغل المناصب الوظيفية الشاغرة. وعندما قرر الكثير من الوافدين الإنتقال إلى دول مجلس التعاون الخليجي، جلبوا أسرهم معهم، مما دعت الحاجة إلى إنشاء المزيد من المدارس الخاصة التي تقدم مجموعة متنوعة من المناهج الدراسية الدولية المعتمدة من دول مثل المملكة البريطانية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، ودول أخرى². بالإضافة إلى المناهج الدراسية العربية المقدمة في المدارس العامة. وهكذا، باشر قطاع التعليم الخاص بالنمو منذ السبعينات فصاعداً، حتى أصبح أكبر من قطاع التعليم العام نتيجة الزيادة الملحوظة في أعداد المغتربين الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي³ (Alpen Capital ، 2012). ومن الجدير بالذكر، في عام 1975 شكلت نسبة المغتربين فقط 10% من إجمالي عدد سكان الخليج، ولكن بحلول عام 2011 إزدادت هذه النسبة ثلاثة أضعاف لتصل إلى أكثر من 43%، حيث شكّل المغتربين حوالي 80% من إجمالي عدد السكان في بعض دول الخليج، مثل دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر (Fargues & Shah ، 2011).

إن هيمنة سوق التعليم الخاص ووجود الجهات التي تنتفع من هذا السوق في دول الخليج مسألة تثير القلق والعديد من التساؤلات حول إمكانية حصول جميع الطلاب على التعليم بشكل منصف، خصوصاً بالنسبة للأسر ذوي الدخل المتوسط أو المنخفض الذين ليس بإمكانهم الحصول على التعليم العام⁴. إن ورقة السياسة هذه تسلط الضوء على النتائج التي توصلت إليها دراسة أجريت حديثاً في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر حول هذه القضايا وتبحث عن الطريقة التي تؤثر فيها مشاكل مثل هذه على أسر الطلاب، والمعلمين، وقطاع التعليم والمجتمع عموماً في كلا البلدين. وتختتم الورقة برفع بعض التوصيات لصناع القرار حول السياسات ذات الصلة.

الملخص التنفيذي

على مدى الثلاث عقود الماضية تسبب النمو السكاني المتزايد للمغتربين في كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر بإستحداث طلباً غير مسبوقاً على التعليم الخاص. ومع ذلك، لقد تسببت مجموعة من العوامل مجتمعة، مثل قلة وجود الخيارات المناسبة التي لا تسمح لبعض الطلاب من الحصول على التعليم الخاص بأسعار مناسبة أو معقولة، والسلوكيات الإحتكارية لمقدمي خدمات التعليم الخاص، بالإضافة إلى مزيج من الأنظمة والقوانين المفروضة من قبل الحكومة، بإيجاد مجموعة من المشاكل الخطيرة التي تحول دون حصول بعض الطلاب على فرص تعليم خاص مناسب و ذات جودة عالية. و تقدم ورقة السياسة هذه صورة عن وضع التعليم الخاص بالنسبة للمرحلة K-12 في كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، والآثار المترتبة على توفيره للطلاب وإمكانية حصولهم عليه. ومن خلال تحليلنا للنتائج التي توصلنا إليها، لقد إستنتجنا بأن الإختلافات الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة والمتنامية في هاتين الدولتين أدت إلى زيادة نمو القطاع الربحي للتعليم الخاص، مما يحول دون حصول جميع الطلاب على فرص التعليم الخاص بالشكل الصحيح والمطلوب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان أبناء الأسر الفقيرة من الحصول على التعليم الخاص مقارنة بنظرائهم الطلاب من الأسر الأكثر ثراءً. لقد قامت ورقة السياسة هذه بمناقشة إمكانية قيام المدارس الغير ربحية بتوفير فرص أكثر مساواة للطلاب حتى يتسنى لهم الحصول على التعليم بطريقة أكثر إنصافاً. كما تم رفع بعض التوصيات لصانعي السياسات.

¹ اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي تأسس في عام 1981، وهو اتحاد اقليمي وسياسي واقتصادي قائم بين حكومات كل من دول البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

² هيئة المعرفة والتنمية البشرية هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتنظيم المدارس الخاصة في دبي، وتشير بياناتها أن هناك 20 مدرسة خاصة تعمل في إمارة دبي بالوقت الحالي. (هيئة المعرفة والتنمية البشرية، 2015).

³ نسبة المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي تتراوح من 28% إلى أكثر من 80% في بعض الدول، وفي العادة المغتربين في المقام الأول وهم من دول جنوب شرق وشرق آسيا، والعرب، والدول الغربية. إن معظم المغتربين من الدول الآسيوية يعملون في الوظائف التي تتطلب المهارات البسيطة، بينما يعمل العرب والغربيين في الوظائف التي تتطلب المهارات والخبرات العالية.

⁴ أطفال المغتربين لا يتمكنون من الحصول على التعليم ضمن نظام التعليم الحكومي العام في دولتي الإمارات العربية المتحدة بسبب الحواجز اللغوية وقلة المقاعد المتوفرة في هذه المدارس، ولأن الأولوية تعطى للمواطنين المحليين في هذه الدول. وعند توفر المقاعد الدراسية، في العادة يفضل منحها للطلبة الوافدين الناطقين باللغة العربية والذين يعمل أبائهم في القطاع الحكومي.

الإتجاهات العالمية في التعليم الخاص

بلغ المعدل العالمي للإنفاق على التعليم أكثر من 4.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2012. ومن المتوقع أن ينمو هذا المعدل بنسبة 7.4% بحلول عام 2017 (IBIS Capital, 2013). و تؤكد هذه النتائج بأن شركات التعليم الخاصة من المرجح أن تستثمر بشكل أكبر في قطاع التعليم بالمستقبل كونه سوقاً مربحاً للغاية. وقد لعبت الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التعليمية العالمية الأخرى دور كبير في التأثير على شعبية المدارس الخاصة، فقد قامت بإنشاء هذه المدارس إستناداً على الدين، أو المشاريع التجارية، أو المشاريع الممولة من قبل المؤسسات، أو المشاريع الخيرية وغيرها من المشاريع (Lewin, 2014). وعلى المستوى العالمي، تحرص بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسات مثل بيل وميليندا غيتس، وجامعات مثل جامعة هارفارد بالدعوة بشكل متزايد إلى ضرورة وأهمية توسيع قطاع التعليم الخاص بشكل أكبر (Verger و Robertson, 2012). ويتجلى هذا التوسع عبر العديد من الدول الغربية مثل إسكندنافية، والمملكة البريطانية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الدول غير الغربية. فعلى سبيل المثال، نجد في السويد أن هناك زيادة ملحوظة في إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة من 1% في عام 1994 لتصل إلى أكثر من 10% في عام 2008 (النموذج السويدي، 2008). وبالمثل، في الولايات المتحدة الأمريكية كانت هناك زيادة مطردة في إنشاء المدارس المستأجرة، والتي تعتبر من المدارس الحكومية التي تدار من قبل مجموعة جديدة من الجهات، بما في ذلك الشركات الخاصة التي يطلق عليها تسمية منظمات إدارة المؤسسات التعليمية (EMOs) وأولياء الأمور، والإداريين وغيرهم. وقد ازداد عدد المدارس الحكومية المستأجرة إلى أقل من 2% في عام 2000 إلى أكثر من 6% في عام 2013 (Jennings, 2013). التحالف الوطني للمدارس الحكومية، 2014).

إن هذا الإتجاه يمتد إلى مناطق دول العالم النامي مثل شيلي وكولومبيا والهند وأجزاء من أفريقيا (Levin و Belfield, 2002). بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج على وجه التحديد، كان هناك توسع كبير للأنشطة الخاصة في مختلف مجالات قطاع التربية والتعليم، وذلك لسببين، الأول: زيادة نسبة المغتربين الذين يعيشون في المنطقة، وثانياً: نتيجة الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تشجيع بدائل للتعليم الخاص ذات جودة عالية تضاهي النظم المعمول فيها في المدارس الحكومية، التي تتميز باتباعها أساليب تعليم ومناهج تقليدية، وعدم وجود تقييم، وتوظيف كادر تعليم دون المستوى المطلوب وأحياناً غير مؤهل (Capital Alpen, 2012)، البنك الدولي، 2008).

التعليم الخاص في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر

لقد شهد قطاع الإقتصاد في منطقة الخليج توسع كبير خلال الستينيات والسبعينيات، حيث تدفقت الأموال من مبيعات

النفط مما دفع دول الخليج إلى الإستثمار في البرامج التنموية الواعدة. وقد تطلبت البرامج التنموية هذه الحاجة إلى توظيف أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وكان هذا واضحاً بشكل خاص في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث إزداد معدل الوافدين بشكل ملحوظ وشكل الوافدين أكثر من 80% من إجمالي عدد السكان. وطيلة هذه الفترة، شهد قطاع التعليم العام نمو بسيط تماشياً مع متطلبات المواطنين المحليين، بينما شهد قطاع التعليم الخاص نمواً كبيراً تلبية للمتطلبات المتزايدة للطلاب المغتربين، الذي إزداد عددهم بشكل أسرع مقارنة بأعداد الطلاب المواطنين المحليين.

بناء على ذلك، خلال العقود القليلة الماضية، إتخذت كل من الإمارات وقطر خطوات كبيرة من أجل ضمان الجودة والتنوع داخل قطاع التعليم الخاص، مثل الموافقة على إنشاء العديد من المدارس الخاصة الربحية وغير الربحية التي تقدم لطلبتها مجموعة متنوعة من المناهج الدراسية (مثل الإنجليزية، والأمريكية، والعربية، والفرنسية، وغيرها من المناهج)، إلى جانب الأنشطة غير الصفية، والعديد من المزايا الأخرى المختلفة. وعلى مر السنين تمكنت المدارس الخاصة ليس فقط بجذب المغتربين فحسب، بل إجتذبت أيضاً العديد من المواطنين المحليين الذين كانوا إما غير راضين عن نوعية التعليم المقدمة في المدارس الحكومية أو الذين كانوا يبحثون عن نموذج تعليم مختلف.

وتشير نتائج الدراسات إلى أن خلال العام الدراسي 2013 – 2014، نسبة حوالي 48% من الطلاب في دولة قطر كانوا مسجلين في المدارس الخاصة (Peninsula The, 2013)، بينما بلغت النسبة 72% في دولة الإمارات العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم، 2014). وفي إماراتي أبو ظبي ودبي فقط، تم تقدير قيمة قطاع التربية والتعليم للمرحلة K-12 بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي (وتشكل هذه النسبة 27% من إجمالي قيمة سوق دول مجلس التعاون الخليجي)، في حين من المتوقع أن تزداد قيمة قطاع التعليم الخاص في قطر بمعدل ثلاثة أضعاف من 430 مليون دولار أمريكي (7% من إجمالي سوق دول مجلس التعاون الخليجي) في سنة 2010 لتصل تقريباً إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020 (Hoteit, Moujaes, و Hiltunen, 2011).

ومن المتوقع أن يستمر نمو سوق قطاع التعليم الخاص نتيجة زيادة التدفق المستمر للوافدين المغتربين إلى دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، كما من المتوقع أيضاً زيادة إلتحاق المواطنين المحليين بالمدارس الخاصة. وبالإضافة إلى إصرار المغتربين الوافدين على أن يحصل أبنائهم الطلبة على التعليم الخاص، و تشير الإحصائيات اليوم إلى أن حوالي 30% من المواطنين القطريين وحوالي 35% من المواطنين الإماراتيين يدرسون في المدارس الخاصة في الوقت الحالي (Edarabia, n.d, Pennington, 2015). ومع هذا الطلب المتزايد على التعليم الخاص تأتي تحديات خطيرة من حيث إمكانية حصول جميع الطلاب على التعليم الخاص برسوم دراسية مناسبة، والتي سوف يتم مناقشتها في القسم التالي.

إمكانية حصول الطلاب على التعليم الخاص وقدرتهم على تحمل نفقاته

في حين يقوم العديد من الأفراد بوصف الوافدين في دول الخليج على أنهم إما من المهنيين الذين يتقاضون الرواتب العالية، أو عمال البناء الذين يتقاضون أجور زهيدة للغاية، و حقيقة الأمر هي أن هذه الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة ينحدرون من جميع دول العالم ومن مختلف الجنسيات ويتقاضون أجور تتفاوت من مغترب إلى آخر إستناداً على الخبرة والكفاءة والمستوى المهني والتحصيل العلمي. وبالرغم من التطورات الكبيرة التي حققتها كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر في مجال قطاع التربية والتعليم خلال فترة قصيرة من الزمن، تعاني الأسر الوافدة من ثلاثة تحديات رئيسية و التي تؤثر سلبياً على عملية تعليم أبنائهم، ألا وهي القدرة على التجاوب مع القوانين المحلية التي تفرضها الحكومة على هجرة الوافدين، وسهولة تسجيل الطلاب الوافدين في المدارس، وقدرتهم على تحمل نفقات التعليم الخاص.

فيما يتعلق بالتحدي الأول، قامت الحكومة بفرض مجموعة من القوانين التي تحد من عدد الأسر الوافدة التي يسمح لهم بالإقامة داخل الدولة إستناداً إلى مستوى الراتب الذي يتقاضاه المغترب. فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة، يسمح للعمالة الوافدة بالحصول على تأشيرات لعائلاتهم إذا كان الوافد يحصل على راتب شهري لا يقل عن 4000 درهم إماراتي (حوالي 1089 دولار أمريكي). أما بالنسبة إلى دولة قطر، لا يسمح للعمالة الوافدة بالحصول على تأشيرات لعائلاتهم إلا إذا كان الوافد يستلم راتب شهري لا يقل عن 10,000 ريال قطري (حوالي 2747 دولار أمريكي) (Kannan ، 2014). وفي الواقع، إن العديد من العمالة الوافدة، مثل عمال البناء أو العاملات اللواتي يعملن في المنازل، يتلقون أجور متدنية مما يعني أنهم لا يستوفون الشروط التي فرضتها الحكومة وبالتالي ليس أمامهم خيار سوى ترك أسرهم في بلدانهم إذا اختاروا الانتقال إلى دولتي الإمارات العربية المتحدة أو قطر من أجل العمل.

أما بالنسبة للتحدي الثاني الذي يواجه الأسر الوافدة هو إمكانية تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر. ففي الكثير من الأحيان يعاني هؤلاء المغتربين قبل أن يتمكنوا من تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة نتيجة عدم وجود أماكن شاغرة في هذه المدارس. و خلال العام الدراسي 2013 - 2014 كان هناك نقص حاد في المقاعد الدراسية في إمارة أبوظبي، والذي قدر بما يقرب من 25,000 مقعد دراسي، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد بحلول العام الدراسي 2015 - 2016 (Issa ، 2013). وقد لوحظ وجود نقص مماثل في المدارس الخاصة ذات الرسوم الدراسية المنخفضة في إمارة دبي ودولة قطر، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات التعليمية التي تتبع المناهج التعليمية الهندية والبنغالية (Ahmed ، 2013، Dhal ، 2013، Scott ، 2014). كما تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة لزيادة عدد المدارس الخاصة في دولة قطر حتى تتمكن هذه المدارس من تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 6% بين السنوات 2011 و 2016 وبالتالي تتمكن من إستيعاب الأعداد المتزايدة من أبناء الوافدين المحترفين الذين يعملون على مشروع كأس العالم لكرة القدم للعام

2022 (Alpen Capital ، 2012). في الوقت الحالي يقوم العديد من الأسر الوافدة بانتظار إفتتاح المزيد من المدارس الخاصة، و إلى أن يحصل ذلك، ليس أمامهم خيار سوى خيار تعليم أبنائهم داخل المنزل أو إعادتهم إلى بلدانهم الأم ليتم تعليمهم في المؤسسات التعليمية هناك (Bakshi، 2014، Issa ، 2013). هيئة المعرفة والتنمية البشرية، (2014).

وأخيراً، يشمل التحدي الثالث والأخير الذي يواجه الأسر الوافدة إمكانية تحملهم للتكاليف الباهظة التي تفرضها المدارس الخاصة مقابل تقديمها للتعليم، وهذه المسألة تشكل تحدياً كبيراً للغاية، حيث تشير نتائج إحصائية قد أجريت في عام 2012 أن أولياء أمور الطلاب يشعرون بالخوف والقلق الكبير بسبب التكاليف الباهظة التي تفرضها مؤسسات التعليم الخاص على الطلاب، ويتمنون أن يكون التعليم الخاص في متناول الجميع في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر (HSBC، 2012). ووفقاً إلى نتائج الدراسة، أكد أولياء الأمور من المغتربين في دولة الإمارات، على وجه الخصوص، أن تكلفة تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة هي أعلى بنسبة 86% مقارنة بتسجيل أبنائهم في مدارس بلدانهم الأم (HSBC ، 2012، الصفحة رقم 30). وتشكل تكاليف الرسوم الدراسية 30% و 35% من متوسط دخل الأسر في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر على التوالي. ونظراً لهذه التحديات، من المهم جداً التأكد من فهم الطريقة التي يعمل فيها نظام التعليم الخاص في هذين البلدين، وكيف يمكن لصناع القرار مخاطبة هذه القضايا المعقدة من أجل إيجاد الحلول المناسبة والمطلوبة (HSBC ، 2012).

الدراسة

و تعرض ورقة السياسة هذه النتائج التي توصلت إليها دراسة حول مؤسسات التعليم الخاص في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر. وقد تم إستخدام البيانات المتوفرة من أجل إجراء مقارنة نوعية وكمية للتعرف على وجهات النظر المختلفة لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات التعليمية وصناع السياسات والوكالات الحكومية وأولياء الأمور والمعلمين. وقد تم توزيع إستبيان على أولياء أمور 190 طالب، و 7 معلم في المدارس الخاصة بدولتي الإمارات وقطر من أجل التعرف على وجهات نظرهم حول سهولة حصول الطلاب على التعليم الخاص وإن كان هناك إنصاف داخل مدارسهم. كما قمنا بسؤال المستجيبين بتقييم نوع المدرسة الخاصة (على سبيل المثال، هل هي مدرسة ربحية أو غير ربحية) وتحديد إن كانت الأرباح المتحققة تلعب دور في التأثير على سهولة حصول الطالب على مقعد دراسي داخل المدرسة وإن كان هناك إنصاف وعدالة في هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، لقد أجرى الباحثون مقابلات مع خمس مؤسسات مسؤولة عن تنظيم التعليم، وتوسع مدراء مدارس، وثمانية أولياء أمور، وستة معلمين من أجل التوصل إلى فهم أفضل وأكثر دقة حول وجهات نظرهم تجاه القضايا المذكورة أعلاه. وفيما يلي ملخص حول النتائج التي تم التوصل إليها حول المخاوف المحيطة بالتعليم الخاص.

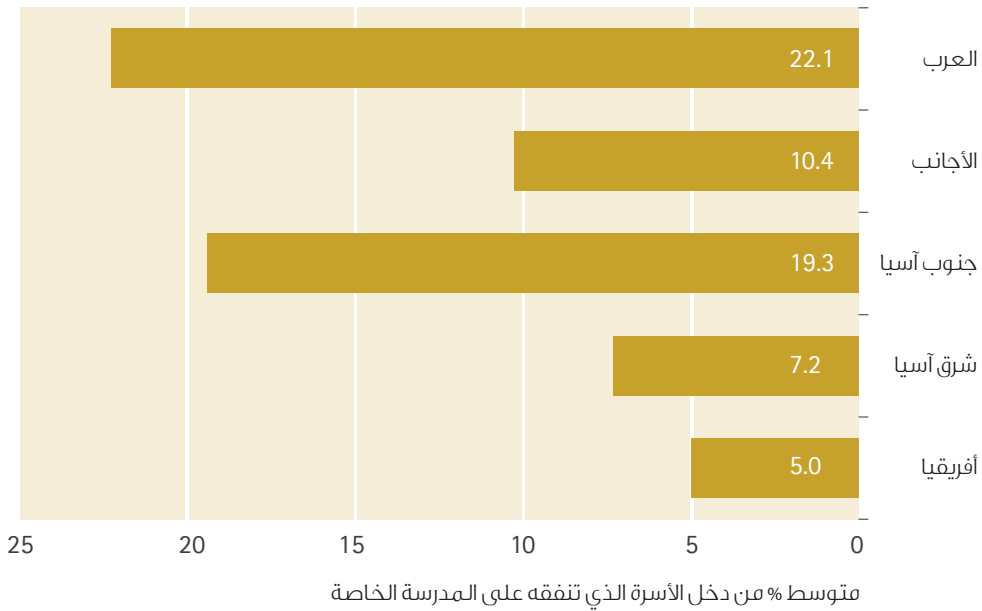
وجهات نظر أولياء الأمور

المتحدة وقطر. فعلى سبيل المثال، إتضح أن الأسر العربية والآسيوية الوافدة تحصل على متوسط دخل حوالي 150,000 إلى 200,000 درهم إماراتي/ ريال قطري في السنة (ما يعادل 40,839 إلى 54,451 دولار أمريكي)، بينما الوافدين من الدول الغربية يتلقون دخل أعلى من ذلك بكثير حوالي 350,000 إلى 500,000 درهم إماراتي/ ريال قطري (ما يعادل 95,29 إلى 136,129 دولار أمريكي). وبالإضافة إلى الرواتب المرتفعة، من المرجح أن يستلم الوافدون من الدول الغربية إعانات إضافية من أرباب عملهم، حيث أفاد 64% من الغربيين أن ما لا يقل عن 75% من تكاليف تعليم أبنائهم مغطاة من قبل أرباب عملهم أو أرباب عمل أزواجهم / زوجاتهم، بينما أفادت فقط 40% من الأسر العربية

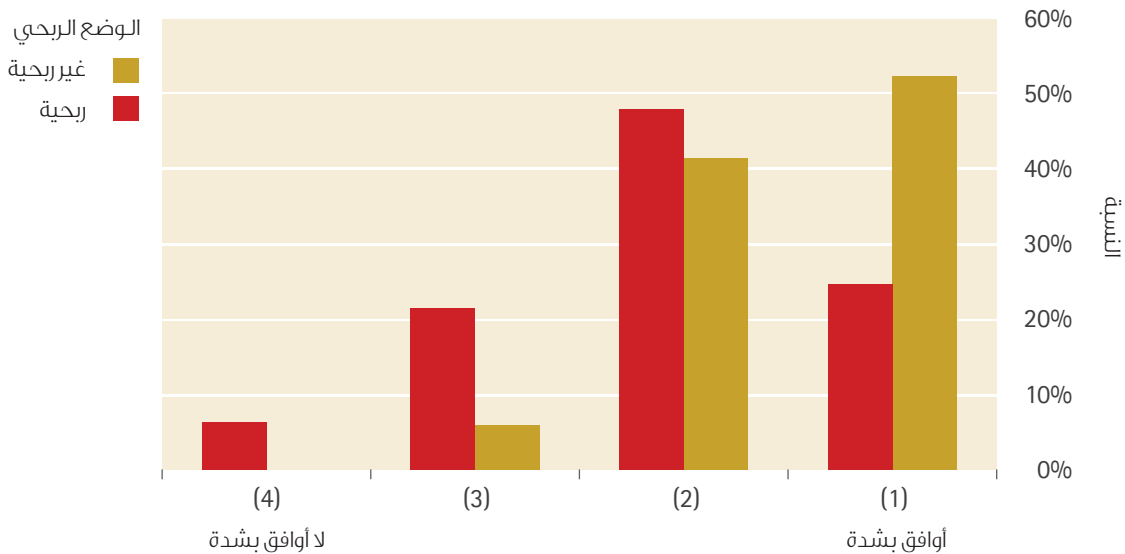
من بين ولي أمر 190 طالباً الذين تم إستبيانهم، إتضح أن 125 منهم يعيشون في خمس إمارات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة (رأس الخيمة، الشارقة، دبي، أبوظبي، الفجيرة)، بينما 63 الآخرون يعيشون في دولة قطر (إثنين من المشاركين لم يذكروا أماكن سكنهم). وأكثر من 65% من أولياء الأمور كانوا من النساء، والغالبية منهم كانوا من حملة شهادة البكالوريوس أو الماجستير.

وقد أظهرت نتائج البيانات أن هناك إختلافات ملحوظة في إجمالي دخل الأسر السنوي عبر الجنسيات المختلفة بالنسبة لأولياء الأمور الذين يعيشون في كل من دولتي الإمارات العربية

الشكل 1. متوسط النسبة المئوية من الدخل السنوي الذي يتم إنفاقه على المدارس الخاصة حسب الجنسية



الشكل 2. جودة التعليم و تطابق الرسوم المدرسية



على نطاق 1-4 ما هو مدى موافقتك أو عدم موافقتك على عبارة «جودة التعليم تتناسب مع الرسوم المدرسية»؟

والأسيوية أنهم يتلقون نفس المزايا التي يتلقاها الغربيون.

كما أظهرت النتائج بأن نفقات التسجيل في المدارس الخاصة أيضاً تؤثر على الوافدين من الدول الأخرى بشكل مختلف. فبالرغم من أن الأسر من الدول العربية، وجنوب آسيا، وشرق آسيا يدفعون متوسط رسوم مدرسية أقل لكل طفل مقارنة بما تدفعه الأسر الغربية، إلا أنهم ما زالوا ينفقون أكثر من حوالي 10% من إجمالي دخلهم السنوي في رسوم مدرسية خاصة لأنهم يستلمون رواتب أقل من نظرائهم الغربيين. وتم توضيح هذه النسب في الشكل رقم 1 في الأسفل. بناءً على ذلك، تؤكد الإجابات التي قدمتها الأسر بأن هناك عدم مساواة في نظام التعليم الخاص عموماً، حيث أن تكاليف التعليم هي أعلى بكثير بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بالأسر ذات الدخل العالي.

وكشفت النتائج أيضاً أن هناك إختلافات في مستوى رضى أولياء الأمور عن طبيعة المدرسة التي يدرس فيها أبنائهم (ربحية أو غير ربحية). فقد أفاد أولياء أمور الطلاب الذين يحضر أبنائهم المدارس غير الربحية أنهم أكثر سعادة من أولياء أمور الطلاب الذين يحضر أبنائهم المدارس الربحية من حيث التكاليف المدرسية التي عليهم دفعها مقابل تلقي أبنائهم للتعليم، كما هو موضح في الشكل رقم 3 أدناه.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد معظم أولياء الأمور في المدارس الربحية وغير الربحية على حد سواء أنهم يطمنون رؤية إضفاء المزيد من التحسينات على نوعية وجودة المعلمين، والمرافق المدرسية، والخيارات المدرسية المتاحة لهم.

كما قاموا بذكر مخاوف أكثر تحدياً استندت على جنسية الوالدين بدلاً من وضع المدرسة. على سبيل المثال، ذكر أولياء الأمور الذين ينحدرون من جنوب آسيا أن هناك حاجة ماسة للتركيز على نوعية وجودة التعليم المقدمة لأبنائهم باعتباره مجالاً رئيسياً يحتاج إلى التحسن. وأكدوا أيضاً أن المدارس الخاصة

ينبغي عليها أن تخفف رسومها، لأن قدرة الأهالي على تحمل هذه النفقات يعتبر من الأعباء الثقيلة التي تقع على كاهلهم وتشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لهم. أما الحال بالنسبة للوافدين من الدول الغربية، فقد أكدوا أن مسألة عدم وجود الكثير من الخيارات التي يمكنهم فيها إختيار المدرسة الخاصة التي يتمنونها لأبنائهم حيث تعتبر مسألة مقلقة بالنسبة لهم، حيث وضّحوا أن قلة الخيارات تعني توفر مقاعد محدودة في المدارس الخاصة ذات الجودة العالية، مما يجعل هذه المدارس مكلفة نسبياً مقارنة بغيرها من المدارس ذات الجودة الأقل.

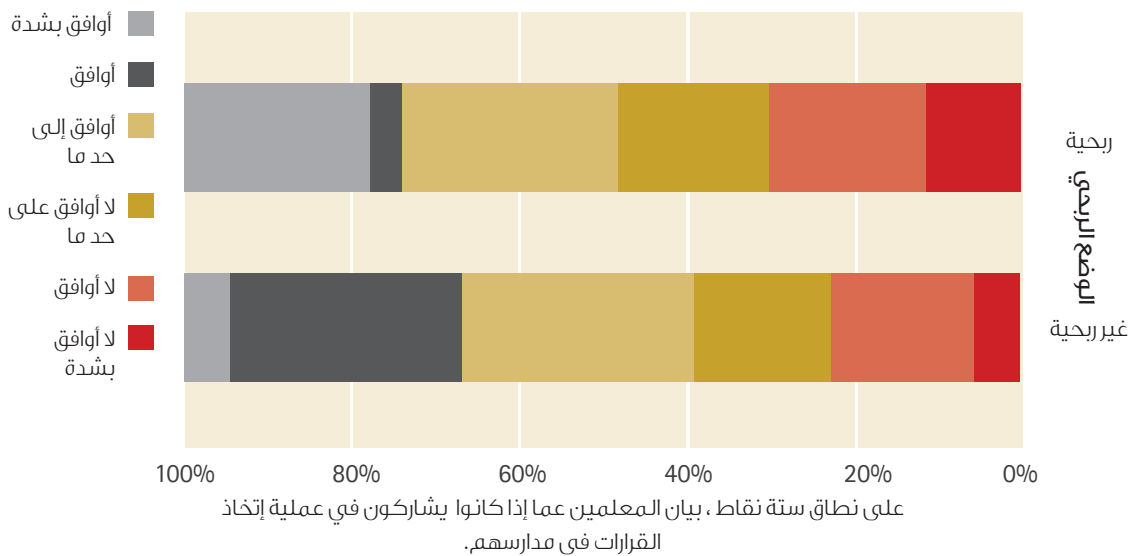
وجهات نظر المعلمين

من بين 76 من المعلمين الذين تم إستبئانهم، 47 منهم يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 29 يعملون في دولة قطر. وكانت أكثر من 70% من عينة الإستطلاع من المعلمات. وأكثر من نصف المعلمات كانوا من الدول الغربية وثلاثون من جنوب آسيا بينما البقية من الدول العربية وغيرها من الجنسيات. وما يقرب من نصف المعلمين الذين شملتهم الدراسة يقومون بتدريس المناهج البريطانية أو البكالوريوس الدولية (IB) في المدارس الخاصة، بينما بقية المعلمين يعملون في مؤسسات تعليمية أخرى مثل وزارة التربية والتعليم أو المدارس الهندية أو الأمريكية التي تقدم المناهج الدراسية الخاصة فيها لطلبتها.

من بين المعلمين الذين تم إستطلاعهم، إتضح أن 18 منهم يعملون في المدارس غير الربحية، و 27 في المدارس الربحية، بينما المعلمين المتبقين الذي بلغ عددهم ١٣ معلم، لم يحددوا نوع المدارس التي يعملون فيها.

وقد قام الباحثون بجمع البيانات من المعلمين حول تجاربهم، وشمل ذلك المراحل الدراسية والمواضيع التي يقومون بتدريسها لطلبتهم، وبعد منازلهم عن المدرسة، وعدد الطلاب الذين يقومون بتدريسهم، ومتوسط عدد المهام المدرسية التي يقومون بإنجازها، والرواتب والمزايا التي يتلقونها، ووجهات

الشكل 3. فعالية المعلم في المدارس الخاصة



⁶في حين أنه يوجد بعض أوجه التشابه المشتركة بين نوع المدرسة إلى أنها تختلف على المستوى الأساسي: الأرباح من المدارس الربحية تذهب إلى أصحابها و / أو المساهمين بها، في حين أن تقوم المدارس الغير ربحية بإعادة استثمار أرباحها في المدارس.

التدريس الخصوصي للطلاب بعد ساعات الدوام الرسمية من أجل الحصول على الدخل الخاص الإضافي.

وقد أعرب جميع المعلمين عن عدم رضاهم عن جودة المدرسة التي يعملون فيها، حيث أفاد حوالي 25% منهم أنهم يعتقدون بأن مدارسهم لا تقدم تدريس بالمستوى المطلوب مقابل الأموال التي يتلقونها. وبالإضافة إلى ذلك، أجاب حوالي 60% منهم بشكل سلبي على السؤال التالي: لا أفضل العمل في أية مدرسة أخرى. ومع ذلك، أكد المعلمين الذين يعملون في المدارس غير الربحية أنهم يتمتعون بحرية أكبر فيما يتعلق بعمليات صنع القرار داخل مدارسهم مقارنة بنظرائهم المعلمين في المدارس الربحية، كما هو موضح في الشكل رقم 3.

وعندما طلب من المعلمين تقديم ملاحظاتهم والتعليقات الأخرى التي قد تكون لديهم، جميعهم عبروا عن مخاوفهم بشأن الرواتب والإستحقاقات ووضعهم عمومًا كمعلمين. وأفاد عدد قليل من المعلمين أنهم يشعرون بالرضا عن المدرسة التي يعملون فيها، وعن مرافقها، وعلاقتهم مع طلبتهم وأولياء الأمور. بالنسبة للمدارس غير الربحية، وقد أفصح المعلمين بشكل خاص عن مخاوفهم تجاه عدم وجود شفافية،

نظرة وتصوراتهم حول جودة المدرسة. بالنسبة للذين قاموا بتحديد طبيعة المدرسة التي يعملون فيها، إتضح بأن متوسط سنوات الخبرة لديهم كانت مماثلة بالنسبة للمعلمين الذين يعملون في المدارس الربحية وغير الربحية على حد سواء.

كما طلب من المعلمين تحديد مؤهلاتهم، ووضحت النتائج أن أغلبية المعلمين (94%) الذين يعملون في المدارس غير الربحية هم من حملة شهادات التربية والتعليم أو تراخيص التدريس الرسمية مقارنة بنظرائهم المعلمين الذين يعملون في المدارس غير الربحية (85%). وأكد معظم المعلمين في المدارس غير الربحية أن متوسط رواتبهم أعلى بما يقرب من 1.5 إلى 2 مرات من نظرائهم المعلمين الذين يعملون في المدارس الربحية. وأضافوا أنهم يتلقون مزايا وظيفية أفضل ويقومون بتدريس عدد أقل من الطلاب داخل الصف، وتعتبر هذه المسألة مفضلة بالنسبة لمعظم المعلمين في المدارس الربحية وغير الربحية على حد سواء. وبالرغم من هذه الاختلافات، ذكر أكثر من نصف المعلمين في المدارس الربحية وغير الربحية بأن الرواتب التي يتقاضونها تغطي جميع نفقاتهم المعيشية. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن حوالي نفس النسبة (22%) من المعلمين الذين يعملون في المدارس غير الربحية يقومون بتقديم

جدول 1. الاختلافات بين المدارس الخاصة الربحية / الغير ربحية

الموضوع	المدارس الربحية	المدارس الغير ربحية
المنهج الدراسي	ذات معايير أقل.	مناهج موحدة ضمن نظام وزارة الإمارات/ قطر.
الإدارة	من الصعب تلبية مطالب الهيئات التنظيمية. ترى عملية الإشراف مرهقة وغير متناسقة. التأثير بنظام آخر مثل مجلس الإدارة.	وضوح تنظيم الهيئات الإشرافية التي تعتبر بدورها مفيدة وضرورية.
خطط طويلة المدى	التركيز على بقاء المؤسسة، والتي تشترط وجود الخدمات والمصادر التي تمنحها الوزارة.	التركيز على التوسعة مثل تحسين الخدمات والعمليات الإدارية.
المعلمين	ضعف المستوى التدريبي للمعلمين، الصعوبة في إيجاد معلمين مؤهلين، ميول المدرسة لتوظيف معلمين من نفس جنسية الطلبة.	الميول لتوظيف معلمين ومساعدين ذو كفاءة.
الرسوم و التكاليف المدرسية	1. أقل مستوى إقتصادي وإجتماعي لعائلات الطلبة، توفر الكثير من فرص المنح الدراسية الداخلية للطلبة الموهوبين، الكثير من شكاوي أولياء الأمور بالنسبة للرسوم الدراسية. 2. الحاجة إلى زيادة الرسوم لكن بالنسبة للمدارس الملتزمة بقوانين وزارة التربية والتعليم، فإن الوزارة تحدد من مسألة زيادة الرسوم المدرسية. 3. دفع رسوم رمزية للمستلزمات المدرسية، المواصلات، إلخ.	1. أعلى مستوى إقتصادي وإجتماعي لعائلات الطلبة، أعلى نسبة من الرسوم المدرسية يتم دفعها عن طريق المؤسسات التي يعمل بها أولياء الأمور. 2. الرسوم بشكل عام تتضمن الرسوم الإضافية.

و يعتبر هذا هو وضعهم كمعلمين في عيون الآخرين سواء كان ذلك في المجتمع أو مجال التعليم أو إقليمياً بالمقارنة مع المهن الأخرى.

وسوء الإدارة، وقلة وجود دعم وإستثمار مخصص للمبادرات التي من شأنها أن تحسّن نوعية وجودة التعليم. فعلى سبيل المثال، قال أحد المعلمين:

الأرباح التي تحصل عليها المدارس الخاصة مصممة بهدف زيادة أرباح المستثمرين. نعم، الإستثمار في المدارس الخاصة تعد من المشاريع التجارية الكبيرة والمربحة في دول مجلس التعاون الخليجي وقد قامت العديد من الدراسات والمجاميع الإستشارية بتأكيد هذه المسألة. ومع ذلك، هناك مشكلة كبيرة يجب الإنتباه إليها وهي أن نسبة قليلة جداً من هذه الأرباح تصرف على المدرسة من أجل دعم المعلمين، وتعزيز المرافق المدرسية، وتطوير المعلمين مهنيًا، وتوظيف معلمين إضافيين، وزيادة الموارد التي تحتاجها المدرسة بشكل كبير. ولسوء الحظ، جميع الأرباح المتحققة يتم تقديمها إلى المستثمرين ومالكى المدارس.

وجهات نظر مدراء المدارس

بالإضافة إلى الدراسات الإستقصائية التي تم توزيعها على أولياء أمور الطلاب والمعلمين، تم إجراء المقابلات مع 11 من مدراء المدارس الربحية وغير الربحية الذين يعملون في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر. إن المواضيع الرئيسية التي قام الباحثون بالتركيز عليها مدرجة في الجدول رقم 1. وقد وضحت النتائج أن المدارس الغير ربحية تقدر عموماً أهمية تقديم تعليم ذات جودة ونوعية عالية لطلبتها لأنها تؤمن بأن ذلك يسمح لهم باستكشاف إهتماماتهم الأكاديمية وغير الأكاديمية، مما يساعدهم على إتخاذ الخيارات الصحيحة وبالتالي خدمة المجتمع بالشكل الصحيح والمطلوب بعد تخرجهم من الدراسة. أما الوضع بالنسبة للمدارس الهادفة للربح، إتضح أن تركيزها مُنصب بالدرجة الأولى على الرسوم الدراسية وتحقيق الأرباح وقدرة المدارس على تلبية متطلبات إدارة المدرسة والهيئات التنظيمية المحلية.

تقديم صورة مفصلة

إن دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر يعتبران حالتان فريدتان وبالتالي يوفران لمحة عن ما قد يبدوا عليه حال قطاع تعليم ذات خصصة شاملة، و يمتاز هذين البلدين بامتلاكهما سوق عمل حر الذي يمنح أرباب العمل الحرية المطلقة لتوظيف العمالة إستناداً على جنسياتهم بدلاً من الإستناد على خبراتهم الوظيفية. ونتيجة لذلك، يتم تصنيف المدارس في المقام الأول على أساس إجتماعي- إقتصادي الذي يعكس الوضع الإجتماعي - الإقتصادي لطلبتهم. وقد قام Sunny Varkey ، مؤسس ومدير الإدارة التعليمية (أكبر مزود لمؤسسات التعليم الربحية الخاصة للمرحلة K-12 في العالم) بوصف قطاع التعليم الخاص في دبي قائلاً:

في إمارة دبي، يمكن للأفراد إختيار النموذج التعليمي الذي يفضلونه إستناداً على الدخل المالي الذي يتلقونه. فعلى سبيل المثال، إذا كان ولي أمر الطالب يرغب بإختيار مدرسة ذات رسوم دراسية بمبلغ 10,000 دولار يمكنه القيام بذلك، وإذا رغب، بإمكانه أيضاً إختيار مدرسة ذات رسوم دراسية أقل بكثير، كأن

تكون 3000 دولار، على سبيل المثال، وعليه، يقوم أولياء الأمور بإختيار المدارس لأبنائهم الطلاب وفقاً لإمكانيتهم المادية (Buller ، 2013، الصفحة رقم 1).

ويرى Varkey من المنطقي جداً أن يتوقع أولياء أمور الطلاب أن يحصل أبنائهم على مستوى تعليم يتناسب مع مبلغ المال الذي يدفعونه عند تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة بدولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر. ويمكن للعائلات الثرية إرسال أبنائهم إلى المدارس الفخمة التي تمتاز بامتلاكها الكثير من المصادر، والتي تدفع رواتب تنافسية لمعلميها، ويتم توظيف المعلمين والكادر الإداري فيها من أفضل الجامعات في الغرب. أما الحال بالنسبة للأسر ذات الدخل الأقل، ليس أمامها خيار سوى إرسال أبنائها الطلبة إلى المدارس ذات الجودة الأقل، التي على الأرجح لديها كادر تعليم وموارد أقل وتقوم بدفع رواتب أقل لمعلميها وموظفيها مقارنة بأقرانهم الذين يعملون في المدارس ذات الأجور الدراسية الأعلى. وللأسف، إن الكثير من الأسر الفقيرة لا تستطيع إرسال أبنائها إلى المدارس الخاصة في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، وعليه يتحتم عليهم إما تعليم أبنائهم داخل المنزل أو إعادتهم إلى بلدانهم الأم وتسجيلهم في المدارس هناك حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم. ووفقاً لتقرير نشر مؤخراً في إحدى الصحف، أكثر من 20 ألف طفل باكستاني من الأسر ذات الدخل المنخفض موجودين حالياً في دولة الإمارات لكنهم غير مسجلين في المدارس (Ahmad و Nazzal ، 2014). في الوقت الحالي، الباحثون ليس لديهم بيانات مماثلة للجنسيات الأخرى، ولكن من المرجح جداً أن تكون هذه الأرقام مشابهة لبقية الأطفال من الجنسيات الأخرى الذين ينتمون إلى فئة الأسر ذات الدخل المنخفض. بناء على ذلك، وجدت هذه الدراسة أن هناك عدم مساواة بين المجموعات الإجتماعية - الإقتصادية العليا والسفلى، مما يؤثر سلباً على كل من الأسر وقطاع التربية والتعليم والعاملين في المدارس الخاصة بدولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر.

بالإضافة إلى التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تم الإشارة إليها أعلاه، وجدت هذه الدراسة أن المدارس الربحية تختلف عن المدارس غير الربحية في أنها تعطي أولوية على تحقيق الأرباح المالية، بدلاً من تقديم تعليم عالي الجودة لطلبتها، وأن هذه المدارس تعتبر بأن الأموال هي الأداة التي يمكنهم من خلالها تطوير الأفراد والمجتمع ككل. ويبدو أيضاً أن هذه المدارس غير مهتمة بإعطاء أية أهمية لتعزيز صلتها أو ولائها للبلدان التي تعمل فيها.

وفي المقابل، أظهرت المدارس غير الربحية الشعور بالالتزام تجاه المجتمعات التي تخدمها وأهمية التركيز على عملية تطوير الطلاب، بشكل فردي وجماعي على حد سواء، لأنها تؤمن بأن الإستثمار في الطلاب من شأنه أن يخدم المجتمع على المدى الطويل. بناء على ذلك، المدارس الغير هادفة لتحقيق الأرباح من المرجح أن توفر لأفراد المجتمع فرصة أفضل من أجل الإلتحاق بالمدارس التي تمتاز بكونها أكثر إنصافاً وأكثر صلة بالمجتمع المحلي، و تفيد هذه الأنواع من المدارس مالكيها على المستويين الفردي والمجتمعي لأن أولويتها تنصب بشكل رئيسي على خدمة المجتمع (Biggs ، 2014). ومع ذلك، هناك عدد قليل من الخيارات المتاحة التي تسمح لأولياء

أمور الطلاب بانتقاء مدرسة غير هادفة للربح بأسعار مناسبة أو معقولة في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، خصوصاً بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض .

بناء على كل ما ذكر أعلاه، إن بحثنا هذا يسلط الضوء على أهمية أن تقوم الحكومات بالنظر في دور قطاع التربية والتعليم في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر كأداة تدعم كلاً من عملية التماسك الاجتماعي والنمو الإقتصادي داخل المجتمع. فعندما تقوم الحكومات بتوفير عدد من الخيارات المناسبة التي تسمح لأسر الطلاب باختيار مدرسة خاصة تمتاز بكونها ذات جودة عالية، وذات سعر معقول، وتركز على عملية تعليم الطالب بالشكل الصحيح والمطلوب فإن ذلك من شأنه أن يخدم المجتمع والحكومات بالشكل الصحيح والمطلوب ويعود بالنفع على الجميع بدون إستثناء.

توصيات السياسة

عند التأمل في المستقبل، هناك عدد من المجالات التي يمكن للحكومات والجهات المسؤولة المعنية في دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر التركيز عليها من أجل معالجة مشكلة عدم المساواة الإجتماعية، بما في ذلك معالجة مشكلة عدم إمكانية أفراد المجتمع المحلي من فئة المقيمين من الحصول على التعليم الجيد بشكل منصف. لذلك، ينبغي على صناع السياسات:

1. إجراء وتشجيع الباحثين على القيام بالمزيد من الأبحاث حول سياق التعليم الخاص داخل بلدانهم. وينبغي التركيز على المجالات المحددة التالية عند القيام بهذه الأبحاث:

- دراسة إمكانيات وقدرات مؤسسات التعليم غير الربحية كإختيار أفضل وبديل لمؤسسات التعليم الربحية السائدة في الوقت الحالي.
- دراسة الآثار السلبية المترتبة عن عدم وجود عدد مناسب من المدارس الخاصة بأجور أقل، لأن ذلك يعني أن أرباب العمل، في القطاعين العام والخاص، لن يتمكنوا من جذب المواهب الأجنبية اللازمة والمطلوبة وبالتالي ضمان إستمرار التنمية الإجتماعية والإقتصادية داخل البلاد بسبب عدم تمكن هؤلاء الوافدين من ضمان حصول أبنائهم الطلاب على تعليم مناسب بسعر معقول.

2. مواصلة تعزيز نظم المساءلة داخل المدارس الخاصة لتشجيع المزيد من الإتساق والشفافية حول سياساتها وإجراءاتها.

3. تقديم الحوافز للجهات التي تدير المدارس غير الربحية لأن ذلك يشجعهم على مواصلة الإستثمار في السكان المحليين والوافدين ضمن الحدود التي تعمل فيها. وهذا قد يعني تقديم الدعم (المالي، والمهني، والإداري، وما إلى ذلك) للمدارس غير الربحية التي لا تحقق النجاحات المطلوبة و / أو المساعدة على إنشاء مدارس جديدة وبالتالي توفير المزيد من الخيارات التعليمية داخل سوق التربية والتعليم.

قائمة المراجع

- 200,000 students back to school. (2013, September 10). *The Peninsula*. Retrieved from thepeninsulaqatar.com/news/qatar/252405/200000-students-back-to-school
- Ahmed, A. & Nazzal, N. (2014, September 8). Around 20,000 Pakistani school children don't go to school. *The National*. Retrieved from <http://gulfnews.com/news/uae/education/around-20-000-pakistani-children-in-the-uae-don-t-go-to-school-1.1382466>
- Ahmed, A. (2013, May 14). Concerns over lack of Dubai primary schools as demand set to double by 2024. *The National*. Retrieved from www.thenational.ae/news/uae-news/education/concerns-over-lack-of-dubai-primary-schools-as-demand-set-to-double-by-2024
- Alpen Capital. (2012, June 20). *GCC Education Sector*. Retrieved from <http://www.alpencapital.com/downloads/GCC%20EDUCATION%20REPORT.pdf>
- Bakshi, M. (2014, April 24). Doha needs 3-4 more Indian schools to meet rising demand. *Qatar Tribune*. Retrieved from www.qatar-tribune.com/viewnews.aspx?n=70A8517F-9BE5-4B21-9DD8-A2AD2DA112F8&td=20140424
- Belfield, C., & Levin, H. (2002). Education privatization: Causes, consequences, and planning implications. *Fundamentals of Education Planning, No. 74*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: Paris, France. Retrieved from <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/250786/session5EduPrivatizationBelfieldand%20Levin.pdf>
- Buller, A. (2013, July 3). Exclusive Interview: GEMS chairman Sunny Varkey talks profits and philanthropy. *Gulf Business*. Retrieved from <http://gulfbusiness.com/2013/07/full-exclusive-interview-gems-chairman-sunny-varkey-talks-profits-and-philanthropy/#.U-hdamO4Qpo>
- Dhal, S. (2013, March 13). Admission impossible in Dubai schools? *Gulf News*. Retrieved from gulfnews.com/news/gulf/uae/general/admission-impossible-in-dubai-schools-1.1158113
- Edarabia. (n.d.). Qatari kids attending private schools has doubled. Retrieved from <http://www.edarabia.com/20328/qatari-kids-attending-private-schools-has-doubled/>
- Educating children should not be for profit. (2010, April 4). *The Guardian*. Retrieved from www.theguardian.com/commentisfree/2010/apr/04/editorial-hybrid-schools-business
- Fargues, P., & Shah, N. (2012, July). Socio-economic Impacts of GCC Migration. Workshop conducted at the meeting of the Gulf Research Meeting, Cambridge, United Kingdom. Retrieved from [grm.grc.net/index.php?pgid=Njk=&twid=Mjc](http://www.grm.grc.net/index.php?pgid=Njk=&twid=Mjc)
- Hall, J. C. (2006). Positive externalities and government involvement in education. *Journal of Private Enterprise, 21*(2), 165 – 175. Retrieved from http://journal.apee.org/images/c/c2/Spring2006_8.pdf
- HSBC. (2012). *HSBC expat: Expat explorer survey 2012*. Retrieved from http://www.google.com/url?sa=t&trct=j&eq=&esrc=s&source=web&ecd=4&tved=0CEgQFjAD&url=http%3A%2F%2Fwww.expatexplorer.hsbc.com%2Ffiles%2Fpdfs%2Foverall-reports%2F2012%2Freport.pdf&ei=xm_jU_iQGKef0QWb4oCYCw&usq=AFQjCNGVwLfV_I139LYKezy8NF6Ln7veJQ&sig2=EL0_AgDHBcVWSSgq16ogDQ&bvmbv=72676100,d.d2k

- IBIS Capital. (2013). Global e-learning investment review. Retrieved from www.google.com/url?sa=t&trct=j&eq=et&src=s&source=web&cd=4&ved=0CDAQFjAD&url=http%3A%2F%2Fwww.smarthighered.com%2Fwp-content%2Fuploads%2F2013%2F02%2FIBIS-Capital-e-Learning-Lessons-for-the-Future.pdf&ei=7yLfU-H2N0rVOQX34oCoDQ&usg=AFQjCNEVTHx6HjESIHT7G_TvwQzgsIM5fA&sig2=yA4DgqEAhy7CXBMFcN9xpA&bv=bv.72197243,d.d2k
- Issa, W. (2013, August 19). Abu Dhabi seeks new investors to build new schools as shortage grows. *The National*. Retrieved from www.thenational.ae/news/uae-news/education/abu-dhabi-seeks-investors-to-build-new-schools-as-shortage-grows
- Kannan, P. (2014, May 1). Families hit by new minimum monthly wage rule for visa. *The National*. Retrieved from www.thenational.ae/uae/labour-law/families-hit-by-new-minimum-monthly-wage-rule-for-visas
- Knowledge and Human Development Authority (KHDA). (2015, June 3). *Home: Private Education Institutions in Dubai*. Retrieved from <http://www.khda.gov.ae/en/home.aspx>
- Knowledge and Human Development Authority (KHDA). (2014). *School inspection reports*. Retrieved from <http://www.khda.gov.ae/en/dsib/reports.aspx?PG=1>
- Lewin, K. (2014, April). Does privatising education services for the poor make sense? Lecture conducted at the meeting of *Gulf Comparative Education Society*, Dubai, United Arab Emirates.
- Lori, N. (2012, November). Temporary workers or permanent migrants? The kafala system and contestations over residency in the Arab Gulf States. *Center for Migrations and Citizenship*. Retrieved from http://quraysh.com/content_images/PDF_1.pdf
- Ministry of Education (MOE), UAE. (2014). *School distributions*. Retrieved from <https://www.moe.gov.ae/Arabic/Docs/2013-2014.pdf>
- Moujaes, C. N., Hoteit, L., & Hiltunen, J. (2011). *A decade of opportunity: The coming expansion of the private-school market in the GCC* (Booz & Company Leading Research Paper). Retrieved from <http://www.strategyand.pwc.com/media/uploads/Strategyand-Private-School-Expansion-GCC.pdf>
- Pennington, R. (2015, January 5). Emirati parents increasingly turning to private schools. *The National*. Retrieved from <http://www.thenational.ae/uae/education/emirati-parents-increasingly-turning-to-private-schools>
- Robertson, S. L., & Verger, A. (2012). *Governing education through public private partnerships*. Centre for Globalisation, Education and Societies. University of Bristol, UK. Retrieved from http://www.google.com/url?sa=t&trct=j&eq=et&src=s&source=web&cd=1&ved=0CCEQFjAA&url=http%3A%2F%2Fsusanleerobertson.files.wordpress.com%2F2012%2F07%2F2012-robertson-verger-governing-education.pdf&ei=rvfpU62fGsXmyQOwpYKIBA&usg=AFQjCNERTKJp_Ma8p2akeOSwHOIfch_aUQ&sig2=bf5PZL8l0WJGNL9e1ytE9Q&bv=bv.72676100,d.bGQ
- Scott, V. (2014, January 23). Some private schools close admissions early after class size crackdown. *Doha News*. Retrieved from dohanews.co/some-private-schools-close-admissions-early-after-class-size-crackdown/

The Sheikh Saud bin Saqr Al Qasimi Foundation for Policy Research. (2015, January). Private Education in the United Arab Emirates and Qatar: Implications and Challenges (Working Paper No. 08). Ras Al Khaimah, UAE: Ridge, N., Kippels, S., & Shami, S.

The Swedish Model. (2008, June 12). *The Economist*. Retrieved from www.economist.com/node/11535645

World Bank (2008). *The Road Not Travelled: Education Reform in the Middle East and North Africa* (MENA Development Report). Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

شكر وتقدير

و يود المؤلفين تقديم الشكر والتقدير على الدعم السخي المقدم إلى مبادرة البحث حول الخخصة في قطاع التربية والتعليم (PERI)، وهم يقدرون جداً التشجيع والتفاني المتواصل الذي يتلقوه لأن ذلك يمكنهم بالتالي من مواصلة أبحاثهم التربوية على مستوى عالمي.

ناتاشا ريدج هي المديرية التنفيذية لمؤسسة القاسمي. وهي حاصلة على شهادة الدكتوراه في التربية والتعليم في السياسات التعليمية الدولية من جامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

سوزان كيبيلز هي باحث مشارك في مؤسسة القاسمي. وهي حاصلة على شهادة الماجستير في سياسة التعليم الدولية من جامعة هارفارد للدراسات العليا في التربية والتعليم.

سهى شامي هي باحث مشارك في مؤسسة القاسمي. وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

سمر فرح هي حالياً طالبة دكتوراه في جامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وهي حاصلة على شهادة الماجستير في العولمة والتنمية من جامعة وارويك في المملكة البريطانية المتحدة.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

دعم البحوث، توسيع آفاق التفكير

إن سلسلة أبحاث أوراق السياسة الخاصة بمؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة مصممة بهدف مساعدة الأفراد والمؤسسات المهتمة بتطوير السياسات العامة في العالم العربي على مواكبة نتائج أحدث الأبحاث التي تجري في هذا المجال. و تعبر جميع النتائج والاستنتاجات التي يتم التوصل إليها عن آراء ووجهات نظر المؤلفين فقط ولا ينبغي نسبها إلى مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة بأي شكل من الأشكال.

إن مقر مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة في إمارة رأس الخيمة، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في عام ٢٠٠٢ تحت رعاية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم إمارة رأس الخيمة في دولة الامارات العربية المتحدة. و تعمل المؤسسة ضمن ثلاثة مجالات رئيسية:

المجال الأول: رفع التوصيات إلى صنّاع القرار من خلال إجراء والتكليف بإجراء البحوث العالية الجودة.

المجال الثاني: إثراء القطاع العام المحلي، وخصوصا قطاع التربية والتعليم، من خلال تزويد المعلمين وموظفي الخدمة المدنية في إمارة رأس الخيمة بالأدوات اللازمة لإحداث تغيير ايجابي داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.

المجال الثالث: تعزيز روح التعاون والمشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع من خلال بناء وتعزيز العلاقات القوية والمستديمة بين الأفراد والمنظمات.

للمزيد من المعلومات عن البحوث والمنح والأنشطة البرمجية التي نقدمها، الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني:

www.alqasimifoundation.com



مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي
لبحوث السياسة العامة

Tel.: +971 7 233 8060 | P.O.Box: 12050 | Ras Al Khaimah | UAE
Email: info@alqasimifoundation.rak.ae | www.alqasimifoundation.com